٨٣١I١

2190



الوقائع الاسرائيلية

كتاب القوانين

العهد،كن3 في1٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨

المحتويات 9٨\2 الصفحة

في ١٨ حشفان ٥٧٦٩

١٣٥

١٣٥

١٣٨ ١٣٩ ١٣٩ ١٤٠

١٤٣

قانون التنظيم والبناء(تعديل رقم ٨٨) لسنة ٥٧٦٩-٢٠٠٨ قانون التنظيم والبناء(تعديل رقم ٨٩) لسنة ٥٧٦٩-٢٠٠٨ تعديل غير مباشر:

قانون الغابات-رقم ٤

قانون الاتصالات(مواصلة بث الأخبار المحلية في التلفزيون)(تعديلات تشريعية)

(أحكام مؤقتة)(تعديل)(تمديد مفعول أحكام مؤقتة) لسنة ٥٧٦٩-٢٠٠٨

قانون مدن ومناطق التطوير(تعديل رقم ٩) لسنة ٥٧٦٩-٢٠٠٨

قانون التأمين الوطني(تعديل رقم ١١٢) لسنة ٥٧٦٩-٢٠٠٨

قانون تشجيع توظيف الأموال(تعديل رقم ٦٥) لسنة ٥٧٦٩-٢٠٠٨ تعديل غير مباشر:

قانون السياسة الاقتصادية للسنة المالية ٠٠٥ 2(تعديلات تشريعية)

لسنة ٥٧٦٥-٢٠٠٥-رقم 4

قانون خدمة الدولة(تعيينات)(تعديل رقم ١٤) لسنة ٥٧٦٩-٢٠٠٨

تتمة المحتويات على الصفحة التالية

١٤٤

الصفحة

تعديل غير مباشر:

قانون خدمة الدولة(الانضباط) لسنة ٥٧٢٣-١٩٦٣-رقم ١٣

قانون الخدمة المدنية(تعديلات تشريعية) لسنة ٥٧٦٩-٢٠٠٨ تعديل غير مباشر:

قانون تعويض الاقالة لسنة ٥٧٢٣- ١٩٦٣-رقم ٢٤

قانون استيعاب الجنود المسرحين لسنة ٥٧٥٤- ١٩٩٤-رقم ٩ قانون السلطات المحلية(الغاء توحيد المجلسين المحليين دالية الكرمل

وعسفيا) لسنة ٥٧٦٩-٢٠٠٨ ١٤٧

كتاب القوانين ٢١٩٠ -١٨ حشفان ٥٧٦٩(١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨)

١٣٤

قانون التنظيم والبناء(تعديل رقم ٨٨) لسنة ٥٧٦٩ -٢٠٠٨·

المادة ١- في المادة ٦١ من قانون التنظيم والبناء لسنة ٥٧٢٥- ١٩٦٥\- ي,,

(ا) في نهاية البند(؟) يحل "من خلال الامتناع قدر الإمكان عن المساس بالنباتات وبالقيم الطبيعية وبالمناظر والتراث".

(٣) بعد البند(ك) يحل:

"(ه) تخصيص مناطق عامة مفتوحة بما فيها المتتزهات والحدائق والجنائن التي تفي بصورة مناسبة باحتياجات الفئات السكانية المرتقبة في منطقة التنظيم المحلي".

مثير شطريت وزير الداخلية

اهود اولمرت رئيس الحكومة

داليا ايتصيك رئيسة الكنيست

شمعون بير رئيس الدولة

اضافة المدة ٨٣ج

+ اقرته الكنيست في ٧ حشفان ٥٧٦٩(٢٠٠٨/١١/٥)٠

١ .ق ، سنة ٥٧٢٥ ص ٥١٦

قانون التنظيم والبناء(تعديل رقم ٨٩) لسنة ٥٧٦٩ -٢٠٠٨·

المادة ١-في قانون التنظيم والبناء لسنة ٥٧٢٥- ١٩٦٥'(فيما يلي- القانون الأصلي)، بعد المادة ٣ب يحل:

كتاب القوانين ٢١٩٠ -١٨ حشفان ٥٧٦٩(١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨)

ء اقرته الكنيست في ٧ حشفان ٥٧٦٩(٢٠٠٨/١١/٥) ٠ ١ ك .ق . سنة ٥٧٢٥ ص ٥١٦

١٣٥

المادة ٨٣ج-(أ) في هذه المادة-

"الشجرة البالغة"- الشجرة التي لا يقل ارتفاعها عن مترين فوق سطح الأرض والتي يبلغ قطر ساقها الذي يقاس بارتفاع ٢٠اسم فوق سظح الأرض ، اسنتيمترات على الأقل.

"المحافظة على الأشجار

البالغة 

"المشروع"- مشروع أو جزء من مشروع يمكن بموجبه استصدار تراخيص، بما في ذلك مشروع طريق ولكن باستثناء المشروع الذي لا يمكن أن يحدد بدقة موقع تنفيذه الفعلي والمشروع الذي لا يترتب تقديم خارطة به بموجب المادة ٨٣.

(ب) توسم في خارطة المشروع الأشجار البالغة الموجودة داخل حدوده بالكيفية التي يحددها وزير الداخلية.

(ج) اذا وجدت أشجار بالغة داخل حدود المشروع فلا تصادق مؤسسة التنظيم عليه الا بعد فحص ضرورة المحافظة عليها ضمن عموم الاعتبارات التنظيمية وبعد التشاور مع مأمور الغابات حسب تعريفه في قانون الغابات ، وعلى مأمور الغابات أن يتطرق ايضا في رأيه بموجب هذه المادة الى امكانية نقل جميع الأشجار البالغة أو بعضها الى مكان بديل وما يقترن بذلك من خطر عليها.

(د) ليس في هذه المادة ما يخل بصلاحية مؤسسة التنظيم في اشتراط منح الترخيص بشروط تتعلق بغرس الأشجار بموجب أي تشريع".

المادة ٢- في المادة ١٥1 من القانون الأصلي، بعد الفقرة(د) يحل:

"(ه) كل جنوح عن الأحكام المقررة في المشروع بخصوص الأشجار البالغة حسب تعريفها في المادة ٨٢ج أو بخصوص غرس الأشجار يعتبر انحرافا ملحوظا لأغراض هذه المادة".

المادة ٣- في المادة ٢٦٥ من القانون الأصلي، بعد البند(3٣) يحل:

"(٣٤) الاصول في طلبات التراخيص المتعلقة بحفظ أو نقل أو قطع الأشجار البالغة حسب تعريفها في المادة ٨٣ج، ومدة مفعول التراخيص المذكورة وتجديدها والغائها أو الاصؤل في تحديد شروطها ومنها الشروط المطلوبة بموجب قانون الغابات على ان تستلزم الأنظمة الصادرة بموجب هذا البند مصادقة لجنة الداخلية وحماية البيئة التابعة للكنيست".

٣ ق.ف. المجلد الاول ص ٨١١

كتاب القوانين ٢١٩٠ -١٨ حشفان ٥٧٦٩(١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨)

تعديل المادة ١٥١

تعديل المادة ٢٦٥

١٣٦

"اشتراط الرخصة

تعديل قانون الغابات- رقم 4

المادة ٤- في قانون الغابات'-

(ا) في المادة ١٥، بعد عبارة "هذا القانون" يحل "وكتلك الشجرة البالغة حسب تعريفها في المادة ٨٣ج من قانون التنظيم والبناء لسنة ٥٧٢٥-١١٩٦٥

(ا) بعد المادة ١٥ يحل:

المادة ٥ ١أ-(ا) لا يمنح مأمور الغابات رخصة بقطع شجرة موقاة أو شجرة بالغة وفق المادة ١٥ الا بعد اقتناعه بأنه سوف تغرس في المكان والزمان اللذين يحددهما في شروط الرخصة شجرة أو أشجار يحدد نوعها وعددها وجودتها، ولدى تحديد موعد غرسها عليه أن يأخذ في الاعتبار موعد سنة التبوير اذا أراد ذلك طالب الرخصة.

(ب) لا يمنح مأمور الغابات رخصة بنقل شجرة موقاة أو شجرة بالغة وفق المادة ١٥ الا بعد أن يحدد شروط نقلها بما يضمن تقليص الضرر الذي يلحق بها أثناء نقلها.

(ج) ليس في أحكام هذه المادة ما يخل بصلاحية مأمور الغابات في وضع شروط اخرى في الرخصة بموجب المادة ١٥".

(؟) بعد المادة ٢٥ يحل:

المادة ٢٥أ- على مدير وزارة الزراعة وتطوير القرى أن ينشر في موعد أقصاه ٣١ آذار من كل سنة تقريرا عن رخص قطع الأشجار الموقاة والأشجار البالغة التي منحت بموجب المادتين ٩ و-١٥ مشيرا فيه الى عدد الأشجار الموقاة والأشجار البالغة التي اجيز قطعها وموقعها وهوية أصحاب الرخصة وأسباب اجازة قطعها، وينشر التقرير في موقع انترنت وزارة الزراعة وتطوير القرى ويكون مفتوحا لاطلاع العموم في المكتب الرئيسي للوزارة".

"النشر وتقديم تقارير

١٣٧

٤ . ق. سنة ٥٧٢٥ ص ٥١٦

كتاب القوانين ٢١٩٠ -١٨ حشفان ٥٧٦٩(١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨)

المادة ٥-يسري هذا القانون بعد ستة أشهر من تاريخ نشره.

المادة ٦- تعرض الأنظمة الأولى بموجب المادة ٢٦٥(٣٤) من القانون الأصلي بصيغتها في المادة ٣ من هذا القانون لمصادقة لجنة الداخلية وحماية البيئة التابعة للكنيست خلال ستة أشهر من تاريخ نشر هذا القانون.

بدء سريان

الأنظمة الأولى

مثير شطريت وزير الداخلية

اهود اولمرت رئيس الحكومة

داليا ايتصيك رئيسة الكنيست

شمعون بير رئيس الدولة

قانون الاتصالات(مواصلة بث الأخبار المحلية في التلفزيون)(تعديلات تشريعية)(أحكام مؤقتة)(تعديل)(تمديد مفعول أحكام مؤقتة) لسنة ٥٧٦٩ -٢٠٠٨

المادة ١-في المادة ٣ من قانون الاتصالات(مواصلة بث الأخبار المحلية في التلفزيون)(تعديلات تشريعية)(أحكام مؤقتة) لسنة ٥٧٦٨-٢٠٠٧' (فيما يلي- القانون الأصلي)، التي تعدل قانون الاتصالات(الاتصالات البعيدة

والبث)(تعديل رقم ٣) لسنة ٥٧٦٧-٢٠٠٦، بدلا من " طبيت ٥٧٦٩ (٢0٠٨/١٢/٣١)' يحل "٨ تموز ٥٧٦٩(٢٠٠٩/٦/٣٠)".

المادة ٢- في المادة ٤ من القانون الأصلي، بدلا من "؟ طبيت ٥٧٦٩ (٢٠٠٨/١٢/٣١)" يحل "٨ تموز ٥٧٦٩(٢٠٠٩/٦/٣٠)"٠

تعديل .المادة ٣

تعديل المادة ٤

اريئيل أطياس وزير الاتصالات

اهود اولمرت رئيس الحكومة

داليا ايتصيك رئيسة الكنيست

شمعون ببيرس رئيس الدولة

ء اقرته الكنيست في ٧ حشفان ٥٧٦٩(٢٠٠٨/١١/٥) ٠ ١ ك .ق . سنة ٥٧٦٨ ص ١١٣

٢ ك .ق . سنة ٥٧٦٧ ص ٣٨

كتاب القوانين ٢١٩٠ -١٨ حشفان ٥٧٦٩(١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨)

١٣٨

تعديل المادة ٢٤

قانون مدن ومناطق التطوير(تعديل رقم ٩) لسنة ٥٧٦٩ -٢٠٠٨

المادة ا-في المادة ٢٤ من قانون مدن ومناطق التطوير لسنة ٥٧٤٨- ١٩٨٨، بدلا من "في السنة المالية ٢٠٠٩" يحل "بتاريخ ا أب ٥٧٦٩ ٢٠٠٩/٨/١)"٠)

روني بار- اون وزير المالية

اهود اولمرت رئيس الحكومة

داليا ايتصيك رئيسة الكنيست

شمعون بيرس رئيس الدولة

« اقرته الكنيست في ٧ حشفان ٥٧٦٩(٢٠٠٨/١١/٥)٠ ١ ك .ق . سنة ٥٧٤٨ ص ١٧٤

قانون التأمين الوطني(تديل رقم ١1٢) لسنة ٥٧٦٩ -٢٠٠٨·

المادة ا- في المادة 4 ٧أ(ه) من قانون التأمين الوطني(نص موحد) ؤي لسنة ٥٧٥٥-١٩٩٥ ، بدلا من "٢٠٠٨" يحل "٢٠٠٩".

اسحق هرصوع

وزير الرفاه والخدمات الاجتماعية

اهود اولمرت رئيس الحكومة

داليا ايتصيك رئيسة الكنيست

شمعون بير رئيس الدولة

١٣٩

م اقرته الكنيست في ٧ حشفان ٥٧٦٩(٢٠٠٨/١١/٥) ٠ ١ ك .ق .سنة ٥٧٥٥ ص ٣٨٨

كتاب القوانين ٢١٩٠ -١٨ حشفان ٥٧٦٩(١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨)

قانون تشجيع توظيف الأموال(تعديل رقم ٦٥) لسنة ٥٧٦٩ -٢٠٠٨

المادة ١-في المادة ١٨(أ)(٢)من قانون تشجيع توظيف الأموال لسنة ٥٧١٩-١٩٥٩'(فيما يلي-القانون الأصلي)، بدلا من"٤ طبيت ٥٧٦٩ (2٠٠٨/١٢/٣١)' يحل "١١ آب ٥٧٦٩(٢٠٠٩/٨/١)".

المادة ٢- في المادة ٧4 من القانون الأصلي- (ا) في الفقرة(ه)، يحذف البند(٢).

(٢) بعد الفقرة(ه) يحل:

"(و) (ا) لمدير سلطة الضرائب أن يصدر قواعد بشأن نسب مدخولات من يعمل في مناطق تطوير مختلفة أو من يعمل في منطقة تطوير وفي منطقة اخرى، الى مناطق الأعمال المختلفة.

(؟) على الرغم مما ورد في البند(ا)، يجوز لمدير سلطة الضرائب بناء على طلب يقدم له وبعد اقتناعه للأسباب التي يدونها أن يقرر نب المدخولات بشكل يختلف عما ورد في القواعد الصادرة بموجب البند(ا)، بالشروط والتنسيقات التي يعينها، واذا كان الطالب صاحب مشروع مصادق عليه وجب الحصول أيضا على مصادقة المديرية على الطلب، وتسري على القرار المذكور في هذا البند أحكام إ الفصل الثاني/ب من القسم التاسع لقانون ضريبة ا الدخل بالتغييرات المقتضاة". ا

المادة ٣- في المادة ٤ ٩(أ) من القانون الأصلي، يشار الى ما ورد في البند(هأ) بالحرف(ا)، وبعد البند الفرعي(ا) يحل:

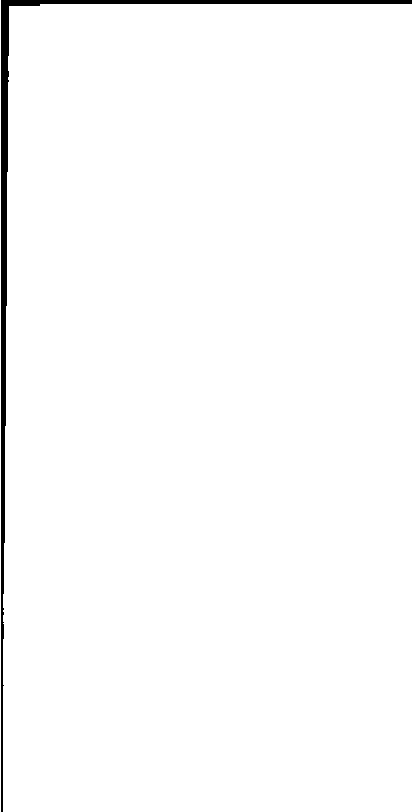
ء اقرته الكنيست في ٧ حشفان ٥٧٦٩(٢٠٠٨/١١/٥)٠ ١ ك .ق . سنة ٥٧١٩ ص ٣٦٦

كتاب القوانين ٢١٩٠ -١٨ حشفان ٥٧٦٩(١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨)

تعديل المادة ١٨

تعديل المادة ٧٤

تعديل المادة ٩٤

١٤٠ 

"(ب) على الرغم مما ورد في البند الفرعي(ا) بصدد المشروع المصادق عليه الذي يقع في منطقة اعلن فيها عن حالة خاصة في الجبهة الداخلية حسب مدلولها في المادة ٩ج من قانون الدفاع المدني لسنة ٥٧١١-١٩٥١ ، يجوز للمديرية تمديد موعد تنفيذ المشروع لمدة اضافية لا تتجاوز ١٢ شهرا اذا اقتنعت بأن الحالة الخاصة في الجبهة الداخلية أدت الى التأخر في تنفيذه".

المادة ٤- في المادة ٥٠ من قانون السياسة الاقتصادية للسنة المالية زلإج

٢٠٠٥(تعديلات تشريعية) لسنة ٥٧٦٥-٢٠٠٥- السياسة

١٤١

الاقتصادية للستة المالية ٢٠٠٥

(تعديلات تشريعية)- رقم ٤

(١) في الفقرة(ب)-

(أ) يرقم ما ورد فيها بالرقم(ا)، وفيها، بدلا من "١٩ طبيت ٥٧٦٥(2٠٠٤/١٢/٣١)' يحل "٢٠ أدار الثاني ٥٧٦٥ (٢٠٠٥/٣/٣١)" وتحذف نهايتها المبتدئة بعبارة "غير أنه".

(ب) بعد البند(ا) يحل:

"(2) على الرغم مما ورد في البند(ا) لا يجوز للشركة التي طلبت الحصول على انتفاعات بموجب أحكام المادة ١ه من قانون التشجيع بصيغتها حتى تاريخ بدء سريان هذا الفصل(في هذه المادة- تاريخ بدء السريان) أن تختار كسنة اختيار بموجب أحكام المادة ٥١د من قانون التشجيع بصيغتها في المادة ٤٩(») من هذا القانون، سنة ضريبية لم تمض عليها ثلاث سنوات من بدء سنة تفعيل المصنع الذي طلبت الشركة بسببه الحصول على الانتفاعات المذكورة.

(٣) على الرغم مما ورد في البندين(ا) و-()، يجوز للشركة التي طلبت الحصول على انتفاعات بموجب أحكام المادة ١ه من قانون التشجيع بصيغتها حتى تاريخ بدء السريان أن تختار كسنة اختيار بموجب

٢ ك .ق .سنة ٥٧١١ ص ١٠٢ ٣ ك .ق . سنة ٥٧٦٥ ص ٦٠٦

كتاب القوانين ٢١٩٠ -١٨ حشفان ٥٧٦٩(١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨)

أحكم المادة ٥1د من قانون التشجيع بصيغتها في المادة ٤٩(٨) من هذا القانون، سنة ضريبية مضت عليها سنتان من بدء سنة تفعيل المصنع الذي طلبت الشركة بسببه الحصول على الانتفاعات المذكورة بشرط ان يتم الاستثمار الأدنى المانح خلال مدة سنتين تنتهي في سنة الاختيار ولهذا الغرض اذا كانت سنة تفعيل المصنع الذي طلبت الشركة بسببه الحصول على الانتفاعات المذكورة هي السنة الضريبية ٢٠٠٢ أو السنة الضريبية ٢٠٠٣ أو السنة الضريبية ٢٠٠٤ اعتبر مستهل أحكام المادة ٥١د من قانون التشجيع بصدد موعد الابلاغ عن سنة الاختيار متوفرا حتى وان أبلغت الشركة مأمور التقدير عن سنة الاختيار خلال ٩٠ يوما من تاريخ نشر قانون تشجيع توظيف الأموال(تعديل رقم ٦٥) لسنة ٥٧٦٩-2٠٠٨"(في هذه المادة- التعديل رقم ٦٥)".

(٢) بعد الفقرة(ب) يحل:

"(ب/ا) على الرغم مما ورد في مستهل المادة ٥1د من قانون التشجيع، اذا كانت الشركة صاحبة مشروع صناعي منافس يساهم في اجمالي الانتاج المحلي حسب مدلوله في المادة ٨ 1أ(ب) من قانون التشجيع بصيغتها في المادة ٤٩(٢) من هذا القانون وتوفرت فيه الشروط التي حددها الوزيران بموجب المادة ١٨أ(ج)(ا) من قانون التشجيع دون أن تتوفر فيه شروط المادة ١٨أ(ج)(ا) من قانون التشجيع، يجوز لها أن تختار كسنة اختيار السنة الضريبية ٢٠٠٤ أو السنة الضريبية ٢٠٠٥ أو السنة الضريبية ٢٠٠٦ بشرط أن تبلغ عن سنة الاختيار هذه باشعار تقدمه الى مأمور التقدير خلال ٩٠ يوما من تاريخ

نشر التعديل رقم 1٥ وان تتوفر فيها شروط البنود(ا) لغاية(") من المادة ٥1د من قانون التشجيع، حسب الاقتضاء.

(ب/؟) على الرغم مما ورد في المادة ٥١د(؟) من قانون التشجيع، اذا تلقت الشركة منحة بسبب انشاء مشروع لأول مرة(في هذه الفقرة- مشروع قيد الانشاء) أو تلقت منحة

٤ .ق . سنة ٥٧٦٩ ص ١٤٠

كتاب القوانين ٢١٩٠ -١٨ حشفان ٥٧٦٩(١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨) 

بسبب توسيع سابق له وصادقت المديرية على مشروع انشاء المشروع أو مشروع توسيعه السابق قبل تاريخ بدء السريان فيجوز لها أن تختار كسنة اختيار حسب أحكام المادة ١د من قانون التشجيع بصيغتها في المادة ٤٩(٨) من هذا القانون، سنة ضريبية مضت عليها ثلاث سنوات من بدء تفعيل المشروع قيد الانشاء أو التوسيع السابق، أيهما ألحق".

(٣) في الفقرتين(د) و-(ه)، حيثما ورد لغاية ١٩ طبيت ٥٧٦٥ (٢٠٠٤/١٢/٣١)" يحل "لغاية ٢٠ أدار الثاني ٥٧٦٥ ."(٢٠٠٥/٢/٣١)

الياهو يشاي

وزير الصناعة والتجارة والاستخدام

اهود اولمرت رئيس الحكومة

روني بار- اون وزير المالية

داليا ايتصيك رئيسة الكنيست

شمعون بير رئيس الدولة

اضافة المادة ٤٦أ

قانون خدمة الدولة(تعيينات)(تعديل رقم ١٤) لسنة ٥٧٦٩ -٢٠٠٨

المادة ا-بعد المادة ٤٦ من قانون خدمة الدولة(تعيينات) لسنة ٥٧١٩- ١٩٥٩' يحل:

المادة ٤٦أ-(آ) اذا وجد مندوب خدمة الدولة أن الموظف الحكومي غير ملائم لأداء وظيفته لسبب لا يعود لجريمة انضباطية بل لعدم ملاعمته للوظيفة جاز له بعد اتاحة فرصة له للادلاء بادعاءاته أن يوقفه عن العمل.

"الاقالة

بسبلة

عدم الملاءمة

١٤٣

+ اقرته الكنيست في ٧ حشفان ٥٧٦٩(٢٠٠٨/١١/٥)٠ ١ ك .ق .سنة ٥٧١٩ ص ١٣٤

كتاب القوانين ٢١٩٠ -١٨ حشفان ٥٧٦٩(١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨)

(ب) يجوز لمندوب خدمة الدولة بمصادقة لجنة خدمة الدولة احالة صلاحيته الواردة في الفقرة(اً)، بوجه عام أو لقضايا معينة، الى موظف حكومي باعلان ينشر في الوقائع الاسرائيلية.

(ج) كل موظف حكومي يرى نفسه متضررا من قرار اقالته أو وقف عمله الصادر من قبل من احيلت اليه الصلاحية بموجب الفقرة(ب) يجوز له الاعتراض عليه أمام مندوب خدمة الدولة خلال ٣٠ يوما من تاريخ تبليغه بالقرار".

المادة ٢- في نهاية المادة ٦٨ من قانون خدمة الدولة(الانضباط) لسنة ٥٧٢٣- ١٩٦٣' يحل "غير أن أحكام هذه المادة لا تخل بصلاحية اقالة الموظف الحكومي أو وقف عمله بموجب المادة ٤٦أ من قانون التعيينات اذا كان السبب في اقالته أو وقف عمله يعود الى عدم ملاءمته لأداء وظيفته".

اهود اولمرت رئيس الحكومة

تعديل

قانون

خدمة

الدولة (الانضباط)- رقم ١٣

داليا ايتصيك رئيسة الكنيست

شمعون بير رئيس الدولة

٢ . ق . سنة ٥٧٢٣ ص ٧٦

قانون الخدمة المدنية(تعديلات تشريعية) لسنة ٥٧٦٩ -٢٠٠٨

المادة ١- في المادة ١ا من قانون تعويض الاقالة لسنة ٥٧٢٣-١٩٦٣\، بدلا من الفقرة(ج) يحل

"(ج) اذا استقال المستخدم قبيل قيامه بأحد الأفعال التالية بسبب نفس الفعل اعتبرت استقالته لأغراض هذا القانون في حكم الاقالة:

ء اقرته الكنيست في ٧ حشفان ٥٧٦٩(٢٠٠٨/١١/٥) ٠ ١ ك .ق . منة ٥٧٢٣ ص ٢١٢

كتاب القوانين ٢١٩٠ -١٨ حشفان ٥٧٦٩(١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨)

تعديل قانون تعويض الاقالة- رقم ٢4

١٤٤

١٤٥

تعديل

قانون استيعاب الجنود المسرحين- رقم 9

(ا) تجنده في خدمة نظامية حسب مدلولها في المادة ا من قز جنود المرحين(اعادتهم الى العمد) لسنة ٥٧٠٩-

(٢) تطوعه للعمل في خدمة وطنية حسب مدلولها في البند ا(ب) من تعريف "الولد" الوارد في المادة ٢٣٨ من قانون التأمين الوطني(نص موحد) لسنة ٥٧٥٥-١٩٩٥' بشرط أن يخدم .فيها ستة أشهر على الأقل.

(٣) بدئه بالعمل في خدمة مدنية حسب تعريفها في المادة ٦(أ) من قانون تأجيل خدمة تلاميذ اليشيبوت محترفي التعبد

,لسنة ٥٧٦٢-٢٠٠٢" بشرط أن يخدم فيها مدة ستة أشهر على الأقل، ودون الانتقاص من أحكام القانون المذكور بشأن ممارسة حرفة".

المادة ٢- في قانون استيعاب الجنود المسرحين لسنة ٥٧٥٤-١٩٩٤- (I) قبل تعريف "الخدمة النظامية" يحل:

"الخدمة المدنية"- حسب تعريفها في المادة ٦(أ) من قانون تأجيل خدمة تلاميذ اليشييوت محترفي التعبد

لسنة ٥٧٦٢-٢٠٠٢.

"خدمة مدنية بمسار مجزأ"- خدمة مدنية بمعدل ٠ا ساعة في الاسبوع'.

(ب) في تعريف "الخدمة النظامية"، بعد عبارة "وكذلك الخدمة الوطنية" يحل "أو الخدمة المدنية".

٢ ك.ق . سنة ٥٧٠٩ ص ١٥ ٣ ك.ق . سنة ٥٧٥٥ ص ٣٨٨ ٤ ك.ق . سنة ٥٧٦٢ ص ٨٦١ ه ك.ق .سنة ٥٧٥٤ ص ٢٣٨ ٦ ك .ق . سنة ٥٧٦٢ ص ٨٦١

كتاب القوانين ٢١٩٠ -1٨ حشفان ٥٧٦٩(١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨)

(ج) في تعريف "الخدمة الوطنية"، بدلا من النهاية المبتدئة بعبارة "الوارد في المادة °" يحل "الوارد في المادة ٢٣٨ من قانون التأمين الوطني(نص موحد) لسنة ٥٧٥٥-١٩٩٥".

(د) في نهاية تعريف "الجندي المسرح" يحل "ولأغراض هذا التعريف يعتبر كل شهر خدمة مدنية في مسار مجزاً بمثابة نصف شهر خدمة".

(ه) في نهاية تعريف "خدمة اخرى" يحل "أو خدمة مدنية في مسار مجزا".

() في المادة ٩(أ)، بعد البند(؟) يحل:

"() عن كل شهر خدمة مدنية في مسار مجزا- ٢٠٤ شيكل جديد".

(٣) في المادة 1٠، بعد البند(ا) يحل:

"(؟) عن كل شهر خدمة مدنية في مسار مجزا- ٦٨ شيكل جديد".

المادة ٣- لحكام المواد ١، ٩(أ)و-٠ا من قانون استيعاب الجنود المسرحين لسنة ٥٧٥٤-١٩٩٤ بصيغتها في المادة ا من هذا القانون تسري أيضا على من بدأً العمل في خدمة مدنية حسب تعريفها في المادة ٦(أ) من قانون تأجيل خدمة تلاميذ اليشيبوت محترفي التعبد لسنة ٥٧٦٢-٢٠٠٢ قبل بدء سريان هذا القانون سواء أنهى الخدمة المذكورة قبل تاريخ بدء سريان هذا القانون أم لا.

سزيان

الياهو يشاي

وزير الصناعة والتجارة والاستخدام

داليا ايتصيك رئيسة الكنيست

اهود اولمرت رئيس الحكومة

شمعون بير رئيس الدولة

كتاب القوانين ٢١٩٠ -١٨ حشفان ٥٧٦٩(١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨)

١٤٦

قانون السلطات المحلية(الغاء توحيد المجلسين المحليين دالية الكرمل وعفيا) لسنة ٥٧٦٩ -٢٠٠٨

المادة ١- في هذا القانون- تعاريف

"الانتخابات"، "انتخابات المجلس المحلي"- انتخابات المجلس المحلي ورئيس

المجلس المحلي.

"الموعد المحدد"- ١ حشفان ٥٧٦٤(٢٠٠٣/١٠/٢٧). "السلطة الموحدة"- بلدية مدينة الكرمل.

تاريخ بدء السريان"- تاريخ بدء سريان هذا القانون. "الوزير"- وزير الداخلية.

المادة ٢- تكون كل من دالية الكرمل وعسفيا(في هذا القانون- المجلسان اعادة المحليان) مجلسين محليين بنفس الوضع القانوني الذي كانا عليه في الموعد المحدد، وابتداء من تاريخ بدء السريان تسري عليهما جميع الأحكام القانونية

التي كانت سارية عليهما في الموعد المحدد، بالتغييرات المبينة في هذا

القانون.

المادة ٣-(أ) تجري انتخابات المجلسين المحليين يوم الثلاثاء الأخير السابق لمرور 0/\ يوما من تاريخ بدء السريان ويجوز للوزير أن يحدد للانتخابات المذكورة موعدا يسبق الموعد المذكور أو يليه بتسعين يوما.

(ب) لأغراض قانون السلطات المحلية(الانتخابات) لسنة ٥٧٢٥- ١٩٦٥'، يعتبر المجلسان المحليان كسلطتين محليتين لا يعمل فيهما مجلس قبل يوم الانتخابات.

المادة ٤-مع مراعاة أحكام هذا القانون تظل للسلطة الموحدة شخصية معنوية تتمتع بالأهلية لكل التزام ابتداء من تاريخ بدء السريان وحتى بدء ولاية المجلسين المحليين ورئيسي المجلسين المحليين، أيهما ألحق(في هذا القانون- الفترة الانتقالية).

الوضع القانوني لسلطتين محليتين

معينتين

الانتخابات

فترة انتقالية

+ اقرته الكنيست في ٧ حشفان ٥٧٦٩(٢٠٠٨/١١/٥)٠

١ . ق . سنة ٥٧٢٥ ص ٤١٠

كتاب القوانين'٢١٩٠ -١٨ حشفان ٥٧٦٩(١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨)

١٤٧

المادة ٥- في نهاية الفترة المرحلية(في هذا القانون- تاريخ الالغاء) تلغى السلطة الموحدة وتتقضي شخصيتها المعنوية.

المادة ٦-(أ{ تنتهي خدمة رئيس البلدية ومجلس السلطة الموحدة بتاريخ بدء السريان ويتولى الوزير تعيين لجنة تؤدي مهام رئيس البلدية والمجلس وتعمل لغاية بدء ولاية المجلسين المحليين ورئيسي المجلسين المحليين، أيهما ألحق، الذين يجري انتخابهم في موعد الانتخابات المحدد بموجب

المادة ٣، وتسري لهذا الغرض أحكام المادة ١٤٥ من قانون البلديات بالتغييرات المقتضاة.

(ب) لا يعمل رئيسا أو عضوا في اللجنة المعينة بمقتضى الفقرة(ا) أي من سكان السلطة الموحدة واذا صار رئيس اللجنة المعينة أو أحد أعضائها من سكان السلطة الموحدة فعليه التوقف عن العمل في وظيفته.

المادة ٧- يعمل الوزير بمراعاة أحكام هذا القانون على توزيع أموال السلطة الموحدة وحقوقها وديونها وتعهداتها بين المجلسين المحليين وعلى القيام بكل ما يتطلبه الغاؤها وضمان توالي الحكم المحلي في حدود المجلسين المحليين.

المادة ٨- يصدر الوزير بمرسوم تعليمات بشأن كل ما يتعلق بالتغييرات المترتبة على الغاء السلطة الموحدة وانشاء المجلسين المحليين واللازمة لضمان تنفيذه بما في ذلك في الامور التالية:

(ا)توزيع الأموال والحقوق والديون والتعهدات بين المجلسين المحليين بما فيها الحقوق المادية وغير المادية والتعهدات المشروطة والمستقبلية والمعروفة وغير المعروفة التي كانت للسلطة الموحدة عشية تاريخ الالغاء بما في ذلك الدفع الالزامية التي فرضتها السلطة الموحدة قانونا ولم تستوف بعد حيث تصبح هذه ملكا للمجلسين المحليين حسبما يقرره الوزير.

٢ قوانين دولة اسرائيل، نص جديد، العدد » ص ٣٨٧

كتاب القوانين ٢١٩٠ -١٨ حشفان ٥٧٦٩(١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨)

الغاء السلطة الموحدة

لجنة معينة

صلاحية الوزير

أحكام بشان توزيع الأموال والحقوق والديون والتعهدات

١٤٨

(ا) تحديد المجلس المحلي الذي يخلف السلطة الموحدة في كافة الاجراءات التي كانت معلقة عشية تاريخ الالغاء باسم السلطة الموحدة أو ضدها وفي كل علة لمل هذه الاجراءات القضائية كانت قائمة آنذاك بما في ذلك ما يتعلق بالعوائد والرسوم والضرائب وبدلات المساهمة والدفع والالزامية الاخرى التي كانت مستحقة للسلطة الموحدة أو عليها عشية تاريخ الالغاء.

(٣) تحديد المجلس المحلي الذي ينظر في الاجراءات التي كانت معلقة عشية تاريخ الالغاء أمام السلطة الموحدة أو أية سلطة من سلطاتها أو أمام لجنة اعتراض أقامتها السلطة الموحدة أو الاجراءات المذكورة التي كان يمكن مباشرتها حتى ذلك الموعد وكذلك تحديد طرق تقديمها والنظر فيها بما في ذلك ما يتعلق بتمديد المواعيد.

المادة ٩-(أ) يصدر الوزير تعليمات بشان موظفي السلطة الموحدة بشرط موظفو

ء • .٠٠ •. = . السلطة

ان يتوفر ما يلي: الموحدة

(ا) كل موظف لدى السلطة الموحدة ينتقل للعمل كموظف

لدى أحد المجلسين المحليين لا يستحق مكافأة اعتزال

بسبب انتقاله هذا.

(٢) كل موظف لدى السلطة الموحدة ينتقل للعمل كموظف لدى أحد المجلسين المحليين تحفظ له الحقوق التي كان يتمتع بها قانونا عشية تاريخ الالغاء وتعتبر حقوقا نابعة من عمله لدى المجلس المحلي الذي ينتقل اليه كموظف.

(ب) ليس في أحكام هذه المادة ما يخل بأحكام قانون اسس الميزانية لسنة ٥٧٤٥-١٩٨٥ وبأحكام أي اتفاق جماعي أو ترتيب جماعي يسري على موظفي السلطة الموحدة.

١٤٩

أحكام انتقالية بشان الميزانية

المادة ٠ا- للوزير أن يصدر تعليمات بشان كل ما رصد من مبالغ في الميزانية السنوية المصادق عليها للسلطة الموحدة حسب الاصول والتي لم تصرف حتى تاريخ الالغاء وتوزيعها بين المجلسين المحليين.

٣ .ق .سنة ٥٧٤٥ ص ٩٨

كتاب القوانين ٢١٩٠ -١٨ حشفان ٥٧٦٩(١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨) 



المادة ١ا-جميع أوامر العوائد والأنظمة المحلية والأنظمة والمراسيم والرخص والتراخيص التي كانت معمولا بها قبل تاريخ انتخابات المجلسين المحليين داخن حدود السلطة الموحدة تظل نافذة المفعول في نفس المنطقة وكأنها صدرت من قبل المجلس المحلي في نفس المنطقة الى أن يزول مفعولها حسبما ورد فيها أو بمقتضى التشريع الذي صدرت بموجبه أو لحين صدور قرار المجلس المحلي بالغائها أو تغييرها قانونا.

المادة ١٢- ابتداء من تاريخ نشر هذا القانون لا ترتبط السلطة الموحدة وكل مجلس من المجلسين المحليين بأي عقد تتجاوز مدته أو تنفيذه وما يترتب عليه من حقوق والتزامات التاريخ المحدد لانتخابات المجلسين المحليين بموجب هذا للقانون الا بمصادقة مسبقة من الوزير.

المادة ١٣-(ا) مع مراعاة أحكام المادة ٩ لا يجوز للسلطة الموحدة خلال الفترة الانتقالية ولكل مجلس من المجلسين المحليين استخدام موظف الا بمصادقة مسبقة من الوزير.

(ب) خلال الفترة الممتدة من تاريخ الالغاء ولغاية مرور ١٢ شهرا بعده لا يجوز لأي مجلس من المجلسين المحليين استخدام موظف الا بمصادقة مسبقة من الوزير.

(ج) تسري أيضا أحكام هذه المادة على قبول الموظفين واستخدامهم بواسطة مقاول قوة بشرية حسب تعريفه في قانون استخدام

العمال من قبل مقاولي القوة البشرية لسنة ٥٧٥٦-١٩٩٦.

المادة ١٤-يجوز للوزير أن يقرر بأن كل مهمة أو صلاحية أو مجال عمل يخص السلطة الموحدة ينبغي ان يتم بالتعاون بين المجلسين المحليين (في هذه المادة- أعمال مشتركة) وأن يصدر التعليمات اللازمة للقيام بالأعمال المشتركة بما في ذلك طريقة ادائها وتوزيع الصلاحيات والواجبات بين المجلسين المحليين وتوزيع المصروفات اللازمة للقيام بها وادارتها بين المجلسين المحليين وتوزيع ما تدره من ايرادات.

د

٤ .ق . سنة ٥٧٥٦ ص ٤٤٠

كتاب القوانين ٢١٩٠ -١٨ حشفان ٥٧٦٩(١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨)

العوائد، الأنظمة المحلية، المراسيم، الرخص والتراخيص

حظر

عقد

تعاقدات

جديدة

حظر استخدام موظفين جدد

أعمال مشتركة

١٥٠

المادة ١٥-(أ) يعين الوزير محاسبا مرافقا لكل مجلس من المجلسين المحليين للفترة الانتقالية ولغاية ستة أشهر من انتهاء الفترة الانتقالية وتسري على المحاسب المرافق المعين بموجب هذه المادة أحكام المواد ٤٢اب(ج) لغاية(ه)، ١٤٢ج و-١٤٢ج/1 من قانون البلديات.

(ب) اذا اتضح للوزير بعد مرور الأشهر الستة المذكورة في الفقرة(أ) ضرورة مواصلة خدمة المحاسب المرافق جاز له تمديد مدة خدمته لستة أشهر اخرى(في هذه المادة- مدة التمديد) واذا تبين له أن الصلاحيات المخولة للمحاسب المرافق بموجب الفقرة المذكورة لا تضمن أداء وظائف المجلس المحلي بصورة منتظمة وناجعة فيجوز له تخويله خلال مدة التمديد بالصلاحيات المخولة قانونا لرئيس المجلس المحلي وللمجلس المحلي ولكل لجنة من لجانها أو لموظف المجلس المحلي، كلا أو جزءا، كلما اقتضى ذلك لضمان أداء وظائف المجلس المحلي بصورة

' منتظمة وناجعة، ولدى تخويل المحاسب المرافق بهذه الصلاحيات فانها لا تكون مخولة للمجلس المحلي أو لرئيس المجلس المحلي أو لأية لجنة من لجانها أو لموظف المجلس المحلي.

(ج) ليس في أحكام هذه المادة ما يخل بصلاحية الوزير في تعيين محاسب مرافق بعد مرور المدد المذكورة في هذه المادة لكل مجلس من المجلسين المحليين حسب صلاحيته المخولة بموجب أي تشريع.

تعيين محاسب

مرافق

المادة ١٦-(أ) في السنة المالية ٢٠٠٩ يرصد في مشروع منفرد من

= ٠ منحة

قانون الميزانية السنوية مبلغ ضمن مجال عمل يطلق عليه اسم "منحة تكيف

بمناسبة الغاء السلطات الموحدة" في باب ميزانية وزارة الداخلية. ويراد "بالمشروع"، "مجال العمل" و-باب الميزانية" في هذه المادة التعريف الوارد بكل منها في قانون الميزانية السنوية حسب مدلوله في قانون اسس الميزانية لسنة ٥٧٤٥-٠١٩٨٥

رصد

تكيف

لالغاء السلطة

الموحدة

(ب) للوزير أن يوعز باعطاء منحة تكيف بمناسبة الغاء السلطة الموحدة لكل مجلس من المجلسين المحليين بمراعاة المبلغ المحدد لهذه الغاية بموجب الفقرة(ا).

كتاب القوانين ٢١٩٠ -١٨ حشفان ٥٧٦٩(١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨)

١٥١

م ا و

المادة ١٧- الوزير مكلف بتنفيذ هذا القانون ويجوز له اصدار أنظمة في كل ما يتعلق بتنفيذه بما في ذلك الامور النابعة والمترتبة على اعادة الوضع القانوني للمجلسين المحليين والغاء السلطة الموحدة، ومن ضمن ذلك:

(ا) ادارة السلطة الموحدة والمجلسين المحليين من تاريخ بدء السريان ولغاية ١٢ شهرا من تاريخ الالغاء، وتعليمات في

تمي .. د،بدء بد سيس والسلطة الموحدة واجراءات تنفيذها وتمديد مفعولها وتنفيذ الأعمال حسب الميزانية المصدقة للسلطة الموحدة قبل تاريخ الالغاء.

(ب) شروط وطرق تعيين موظفي المجلسين المحليين.

(؟) تعليمات بشان اعداد الميزانية السنوية لكل مجلس من المجلسين المحليين.

(٣) كيفية استلام المبالغ التي تدفعها الدولة للمجلسين المحليين أو للسلطة الموحدة.

() تعليمات لضمان توالي الحكم المحلي في منطقة اختصاص المجلسين المحليين ..

() آخر موعد لتعيين شاغلي المناصب الواجب تعيينهم بموجب أحكام أي تشريع.

المادة ٨ا-يسري هذا القانون اعتبارا من كسليف ٥٧٦٩ .(٢٠٠٨/١٢/١)

تنفيذ وأنظمة

بدء سريان

مثير شطريت وزير الداخلية

اهود اولمرت رئيس الحكومة

داليا ايتصيك رئيسة الكنيست

شمعون بير رئيس الدولة

كتاب القوانين ٢١٩٠ -1٨ حشفان ٥٧٦٩(١٦ تشرين الثانى ٢٠٠٨)

طبع في مطبعة الحكومة اورشليم

ISSN 0334-3685

2190 ٢٥

١٥٢

الثمن ٠ 0ر٧ شيكل جديد

TU5»٦ 7٦v3

<٦p5 ٦7 12٦٦ 3ح, لا1Nn% 7٦C1 -7ح U-1لا5 ٥7٦¥2٦ ,

٦12٦٦ »٧٦- ٦٦3٥- .p72٦ ٧٤٣ ٦25»m>

8Nح ٦v2%%' ٦72p- n٦77٦٦ 52٦-ح.

-٠٠3٦٦ %y٦

.(N٦٦O15 ٦217N٦) DU5275٦٦ ٦28

